

تقرير: أستراليا تراجع تصاريح التصدير العسكري إلى إسرائيل



الاثنين 21 أكتوبر 2024 10:51 م

أفادت صحيفة الجارديان يوم السبت نقلًا عن مصادر بوزارة الدفاع أن أستراليا تجري مراجعة لجميع تصاريح التصدير العسكري البالغ عددها 66 لإسرائيل والتي تمت الموافقة عليها قبل غزو غزة العام الماضي. وتقوم وزارة الدفاع بتقييم التراخيص على أساس كل حالة على حدة، والنظر في مدى ملاءمتها للالتزامات الدولية لأستراليا، بما في ذلك فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

ونقلت الصحيفة عن متحدث باسم وزارة الدفاع لم تذكر اسمه قوله: "مع تطور الظروف في الشرق الأوسط، تواصل أستراليا التدقيق في تصاريح التصدير السابقة إلى إسرائيل لضمان توافقها مع نهجنا المدروس".

تأتي المراجعة بعد طلب من المركز الأسترالي للعدالة الدولية إلى وزير الدفاع ريتشارد مارليس في أبريل، يدعو إلى إلغاء جميع تصاريح التصدير الحالية إلى تل أبيب وإلى دول أخرى قد تجعلها متاحة لإسرائيل لاحقًا.

وقالت كانبيرا مرارًا وتكرارًا إنها لم تزود إسرائيل بأسلحة أو ذخيرة منذ اندلاع الحرب، ولا تزال تحافظ على هذا الموقف. ومع ذلك، واجهت الحكومة الفيدرالية انتقادات لفشلها في الشفافية بشأن ما يغطيه كل تصريح.

كما دافعت كانبيرا عن توريدها لأجزاء لسلسلة التوريد العالمية لطائرات مقاتلة من طراز F-35. استخدمت إسرائيل طائرات F-35 في غزة، حيث قتلت أكثر من 42 ألف شخص منذ توغل حماس عبر الحدود وحولت الجيب إلى أنقاض.

ووفقًا لوزارة الدفاع، فإن أستراليا ليست مصدرًا رئيسيًا للدفاع لإسرائيل، ولكن التصاريح مطلوبة لمجموعة من العناصر، بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات وأجهزة الراديو والمكونات الإلكترونية والسلع ذات الاستخدام المزدوج.

أصدرت أستراليا حوالي 247 تصريحًا تتعلق بإسرائيل منذ عام 2019، منها حوالي 66 تصريحًا لا يزال نشطًا، وفقًا للمسؤولين.

وطالب حزب الخضر، ثالث أكبر حزب سياسي في أستراليا، بإنهاء جميع التجارة العسكرية الثنائية مع إسرائيل، وقال المتحدث باسم الحزب لشؤون الدفاع، ديفيد شوبريدج، إن أستراليا يجب ألا تفعل أي شيء "لتشجيع إسرائيل على مواصلة الإبادة الجماعية".

لكن حكومة رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز رفضت فكرة إنهاء العقود مع الشركات الإسرائيلية التي تزود قوات الدفاع والشرطة الأسترالية بالسلع لاستخدامها.

رحب المركز الأسترالي للعدالة الدولية بالمراجعة، قائلاً إن هذا التطور هو نتيجة لضغوط مستمرة من حركة الاحتجاج والجمهور لخفض الصادرات إلى الدولة "المارقة".

قال المركز في بيان نشر على منصة X: "على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية، تم إخطار الحكومة الأسترالية من محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية وهيئات الأمم المتحدة ومنظمات دولية لا حصر لها بشأن فهرس إسرائيل الطويل من انتهاكات القانون الدولي. إننا نطالب بفرص حظر كامل على الأسلحة، لا واردات، لا صادرات، لا تحويلات".

وقالت المدافعة عن حقوق الإنسان روان عراف: "على مدى 12 شهرًا، كانت الحكومة سعيدة بتعكير صفو المياه وتقديم معلومات مضللة عن نظام صادراتها من الأسلحة إلى الدولة المارقة".

وقالت في منشور على منصة X: "لا يوجد عذر للتأخير الطويل في مراجعة صادرات الأسلحة الحالية. يجب أن تشمل المراجعة أيضًا التدقيق في الصادرات التي تنتهي في إسرائيل".

<https://www.middleeastmonitor.com/20241020-australia-reviews-military-export-permits-to-israel-report>